

المحاضرة الخامسة: فواعل التنمية وتحدياتها

أولاً: الفقر واللامساواة: مقاربات بنيوية وسياسية

1.1. تشريح الفقر: ما وراء النقص في الدخل (الفقر المطلق مقابل الفقر النسبي)

يتحدث الجميع عن الفقر، لكن المفهوم يختلف جذريا باختلاف المنظور. الفقر المطلق يقاس بخط فقري محدد يمثل الحد الأدنى من الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة. هذا الخط الذي تحدده منظمات دولية مثل البنك الدولي يبلغ حاليا نحو 2.15 دولارا يوميا للفرد وفق تعادل القوة الشرائية. لكن هذا المقياس رغم أهميته يخفي حقيقة أكثر تعقيدا.

تخيل أن شخصا يحصل على دولارين يوميا. وفق المعايير الدولية، فإنه يتجاوز خط الفقر المدقع. لكن هل يستطيع هذا الشخص إيفاء احتياجات أساسية كالتغذية المتوازنة والملبس المناسب والتعليم والرعاية الصحية؟ الإجابة واضحة: لا. هذا هو الفخ الذي تقع فيه إحصائيات الفقر المطلق حيث تظهر أرقاما قد تطمئننا بينما الملايين يعيشون في حرمان فعلي.

ما يجب فهمه هنا أن خط الفقر المدقع هو أداة للمقارنات الدولية وليس بالضرورة معيارا للحقيقة الكاملة. إنه يساعد في رصد التقدم نحو القضاء على أشد أشكال الحرمان، لكنه لا يقول شيئا عن التوزيع داخل المجتمع ولا عن الحقوق والفرص المتاحة للأفراد. إنه أداة مفيدة لكن محدودة، مثل أي أداة إحصائية أخرى.

أما الفقر النسبي فيقاس نسبة إلى مستوى المعيشة في المجتمع ذاته. الشخص الذي لا يستطيع شراء هاتف ذكي أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية قد يعتبر فقيرا في مجتمع غني بينما كان سيعد غنيا في مجتمع آخر أفقر. هذه المقاربة تربط الفقر بسياقه الاجتماعي، وتظهر أن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد بل هو أيضا حرمان من القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية.

في السياق الجزائري، يمكن أن نرى ذلك بوضوح. الأسرة التي تملك مسكنا وتستطيع إيفاد أبنائها إلى المدرسة قد تعد متوسطة المستوى في قرية نائية بينما هي فقيرة جدا في حي من أحياء الجزائر العاصمة. هذا لا يعني أن معاناة الأولى ليست حقيقية، بل يعني أن الفقر ظاهرة نسبية قبل أن تكون مطلقة، وأن المقارنة بين السياقات ضرورية للفهم الكامل.

ثانياً: أسباب الفقر: عوامل تاريخية ومؤسسية

1. الإرث الاستعماري: الجرح الذي لم يندمل

لا يمكن فهم فقر كثير من الدول النامية دون الرجوع إلى التاريخ الاستعماري. كان الاستعمار ليس مجرد استغلال للموارد الطبيعية، بل كان أيضاً تدميراً منهجياً للهياكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية. في أفريقيا وآسيا، كان المستعمرون يدمرون الصناعات المحلية ويفرضون أنظمة زراعية أحادية تركز على محاصيل التصدير مما جعل الاقتصادات المحلية رهينة لتقلبات الأسواق العالمية.

تجربة الجزائر تقدم دليلاً واضحاً على ذلك. عندما نتأمل في الإرث الاستعماري، نجد أنه لم يقتصر على النهب المادي، بل امتد ليشمل تدمير المنظومة المعرفية والثقافية. التعليم الاستعماري كان يهدف إلى تكوين موظفين صغار وليس علماء وأطباء قادرين على قيادة البلاد. هذه الاستراتيجية أدت إلى فجوة عميقة في الكوادر البشرية بعد الاستقلال، فجوة ما زلنا نعاني من تداعياتها حتى اليوم.

2. غياب المؤسسات الفعالة

لا يمكن إلقاء اللوم على التاريخ وحده. فهناك عوامل مؤسسية داخلية تلعب دوراً حاسماً في استمرار الفقر. عندما تفتقر الدولة إلى مؤسسات فعالة، ينتشر الفساد ويتراجع حكم القانون وتصبح عملية إعادة توزيع الموارد مشوهة. صحيح أن الموارد الطبيعية الوفيرة يمكن أن تكون نعمة، لكن في غياب المؤسسات الرشيدة تتحول إلى نقمة وهو ما يعرف بـ "لعنة الموارد".

عندما تذهب مساحات كبيرة من إيرادات النفط أو الغاز إلى جيوب فئة قليلة بدلاً من انفاقها في التعليم والصحة والبنية التحتية، فإن البلاد تبقى فقيرة رغم ثروتها. هذا ما حدث في كثير من الدول حيث تفاقمت اللامساواة بدلاً من أن تقلص بفضل الثروة النفطية.

مفهوم "المؤسسات الشاملة" الذي طوره دارون أكيموغلو وجيمس روبنسون يقدم إطاراً قوياً لفهم هذه الظاهرة. المؤسسات الشاملة هي تلك التي توزع السلطة والموارد على نطاق واسع وتشجع الاستثمار والابتكار. في المقابل، هناك المؤسسات الاستخراجية التي تركز الثروة والسلطة في يد قلة وتعيق التنمية رغم توفر الموارد. الفرق بين النوعين يفسر كثيراً من الفجوات التنموية في عالمنا.

3. الفقر كـ "فشل في القدرات"

بحسب أمارتيا سين، لا يقتصر الفقر على عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتعداه إلى حرمان الأفراد من إمكانياتهم. فنقص فرص التعليم، وسوء الصحة، والإقصاء الاجتماعي، كلها أشكال تحول دون بلوغهم كامل إمكانياتهم. وتُذكرنا رؤية هذا الحائز على جائزة نوبل بأن النمو الاقتصادي وحده لا يُترجم تلقائياً إلى تنمية بشرية.

تقودنا هذه الرؤية إلى إعادة التفكير في كيفية قياس التقدم. فإذا كان الفقر هو فشل القدرات، فعلينا أن نقيسه بما يتجاوز الدخل. مؤشر التنمية البشرية الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجسد هذا التحول حيث يجمع بين الدخل ومتوسط العمر المتوقع ومعدل التحصيل التعليمي. هذا المؤشر يعطينا صورة أكثر اكتمالا عن واقع التنمية في أي دولة.

ما هو لافت أن بعض الدول التي حققت قفزات في مؤشر التنمية البشرية لم تكن بالضرورة غنية اقتصاديا. كوريا الجنوبية في خمسينيات القرن العشرين كانت فقيرة لكنها استثمرت بكثافة في التعليم وحققت تقدما هائلا في التنمية البشرية قبل أن تحقق النمو الاقتصادي الكبير. هذا يثبت أن الاستثمار في الإنسان يمكن أن يسبق ويمكن من النمو الاقتصادي اللاحق.

ثانيا: اللامساواة كظاهرة سياسية

1. قياس اللامساواة: معامل جيني

يستخدم معامل جيني لقياس درجة عدم المساواة في الدخل. وقد طوّره الإحصائي الإيطالي كورادو جيني في عشرينيات القرن الماضي، وتتراوح قيمته بين 0 و1. عندما يكون المعامل 0، فإنه يمثل المساواة التامة، أي أن الجميع يحصلون على نفس الدخل. وعندما يكون المعامل 1، فإنه يُمثل عدم المساواة التامة، أي أن شخصا واحداً يحصل على كل الدخل، بينما لا يحصل الآخرون على شيء.

كيف يحسب هذا المعامل؟ الفكرة بسيطة رياضيا. نرسم منحى لورنز الذي يظهر التوزيع الفعلي للدخل ونقارنه بخط المساواة التامة. المساحة بين المنحنيين تقسم على المساحة الإجمالية أسفل خط المساواة فنحصل على المعامل. رياضيا، كلما زادت المساحة بين الخطين زاد معامل جيني وزادت اللامساواة.

بشكل عام، يشير معامل أقل من 0.3 إلى مجتمع يتمتع بقدر نسبي من المساواة، بينما يشير معامل أعلى من 0.5 إلى تفاوت حاد. ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة، يتراوح معامل الدول الأوروبية عادةً بين 0.25 و0.35، بينما يتجاوز معامل أمريكا اللاتينية وأفريقيا غالباً 0.45. وهذا لا يعني بالضرورة أن الوضع في الدول

الأوروبية أفضل، بل يعكس نماذج اجتماعية مختلفة. لذا، يجب مراعاة العوامل التاريخية والمؤسسية الكامنة وراء ذلك.

2. منحى لورنز: أداة بيانية للامساواة

منحى لورنز هو أداة بيانية تربط بين النسبة التراكمية للسكان والنسبة التراكمية للدخل. خط الـ 45 درجة يمثل المساواة التامة بينما يظهر المنحى الفعلي كم يناله كل شريحة من السكان من الدخل. كلما اقترب المنحى من الخط القطري كانت اللامساواة أقل.

كلما ابتعد المنحى عن خط المساواة زادت اللامساواة. في المجتمع شديد اللامساواة، يمتلك الدخل الأعلى معظم الدخل مما ينتج منحى مقعرا بشدة. أما في المجتمع المتساوي نسبيا فيقترب المنحى من الخط المستقيم. هذا المنحى يخبرنا بكثير عن بنية المجتمع وتوزيع الثروة فيه.

3. اللامساواة في النتائج مقابل اللامساواة في الفرص

هناك نوعان أساسيان من اللامساواة في الدخل. اللامساواة في النتائج هي تلك التي نراها في توزيع الدخل. شخص يعمل أكثر أو يمتلك مهارات نادرة يحصل على دخل أعلى. هذه اللامساواة قد تكون مقبولة اجتماعيا إذا كانت عادلة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: متى تكون عادلة؟

أما اللامساواة في الفرص فهي أشد إشكالية. طفل يولد في أسرة فقيرة في حي تفتقر مدارس له إلى الموارد سيكون لديه فرص نجاح أقل بكثير من طفل من أسرة غنية في حي جيد. هذا النوع من اللامساواة يولد دورات الحرمان التي تتوارث عبر الأجيال. إنها ليست مجرد نتيجة، بل هي أيضا سبب للامساواة المستقبلية.

التعليم في المدارس العامة هو أحد أهم مجالات اللامساواة في الفرص. عندما تتلقى المدارس في الأحياء الغنية موارد أفضل ومعلمين أكفاء بينما تعاني المدارس في الأحياء الفقيرة من نقص حاد، فإن الأطفال يبدوون بمستويات مختلفة من البداية. هذا التفاوت يبقى معهم طوال حياتهم يحدد فرصهم في سوق العمل والحياة بشكل عام.

إمكانية التنقل الاجتماعي هي المحك الأساسي للعدالة الاجتماعية. في مجتمع عادل، يستطيع الشخص تغيير وضعه الاجتماعي من خلال جهده وموهبه. لكن إذا كانت الطبقة التي يولد فيها الشخص هي التي

تحدد مصيره طوال حياته، فإننا نتحدث عن جمود اجتماعي وليس عدالة. السؤال الذي يطرحه لنا هذا التحليل: أين تقف مجتمعاتنا من هذه المسألة؟

ثالثا: التداعيات السياسية والأمنية

1. تآكل الطبقة الوسطى

تشكل الطبقة الوسطى عماد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أي بلد. هي الطبقة التي تمتلك ما يكفي من الموارد لتجنب الفقر المدقع لكنها ليست غنية بما يكفي لتكون معزولة عن هموم الأكثرية. هذه الطبقة هي التي تدفع الضرائب في الغالب وتستهلك السلع والخدمات وتوفر الاستقرار من خلال مشاركتها في الحياة السياسية.

عندما تتآكل الطبقة الوسطى بسبب تفاقم اللامساواة، ينهار هذا الاستقرار. يصبح المجتمع منقسما إلى قطبين: فقراء وأغنياء بدون طبقة وسطى. هذا يخلق توترات اجتماعية وسياسية يمكن أن تتفجر في أي لحظة. التاريخ يخبرنا أن معظم الثورات حدثت عندما فقدت الطبقة وسطى مكانتها.

في السياق العربي، شهدنا كيف أن الثورات والاحتجاجات الشعبية كانت مدفوعة جزئيا by تآكل الطبقة الوسطى. في مصر وتونس وليبيا والجزائر، فقد الملايين من الطبقة الوسطى مكانتهم الاقتصادية في العقود الأخيرة مما خلق حالة من الاستياء امتدت إلى الشوارع. ما حدث لم يكن مجرد اقتصادية، بل كان أيضا اجتماعيا وسياسيا.

ما هو ملاحظ أن معظم الثورات العربية لم تكن حركات يمينية أو يسارية واضحة، بل كانت حركات يدافع فيها الشعب من الطبقة الوسطى المتآكلة عن كرامتهم ومكانتهم الاجتماعية. هذا يوضح كيف أن الاقتصاد والسياسة ليسا منفصلين بل متشابكين بشكل وثيق، بل إن الاقتصاد هو القاعدة الأساسية للسياسي.

2. الفقر والنزاعات المسلحة

يوجد ارتباط وثيق بين الفقر والصراعات المسلحة، وإن كان هذا الارتباط ليس بالبساطة التي قد نتوقعها. ليس كل بلد فقير يعاني من صراعات، وليس كل صراع يحدث في بلد فقير. لكن الاحتمالات تزيد بشكل كبير عندما تتضافر عوامل الفقر واللامساواة والحرمان السياسي. التاريخ يظهر أن معظم الحروب الأهلية حدثت في دول فقيرة أو متدهورة.

المثلث الذي يربط بين الفقر والجهل والتطرف ليس مجرد عبارة بلاغية، بل هو نتيجة منطقية لعمليات اجتماعية واقتصادية. عندما يحرم الشباب من التعليم والفرص الاقتصادية يصبحون فريسة سهلة للخطاب المتطرف الذي يعدهم بمعنى وحماية للهوية. علاوة على ذلك، يمكن للفقر أن يغذي دوامات من العنف. ففي المجتمعات التي تفتقر إلى دولة قانون فعّالة، قد يلجأ الأفراد إلى الجماعات المسلحة طلباً للموارد والحماية. وهذا يخلق حلقات متكررة من العنف يصعب كسرها. فالعنف يولد العنف، والفقر يغذيه، في دائرة مفرغة يصعب الإفلات منها.

ويُعقد التغير المناخي هذه المعادلة أكثر. فمع تناقص الموارد الطبيعية، يُتوقع أن تزداد حدة التنافس بين الدول، مما قد يؤدي إلى تصاعد النزاعات. وهذا يثير القلق بشكل خاص في دول شمال إفريقيا التي تواجه أصلاً مشكلات ندرة المياه والتصحر. فالتغير المناخي ليس مجرد تهديد بيئي، بل هو أيضاً تهديد أمني.

3. الفقر كمهدد لشرعية الأنظمة السياسية

عندما يفقد المواطنون ثقتهم في قدرة النظام السياسي على توفير فرص عادلة ومعيشة كريمة، فإنهم يفقدون أيضاً ولاءهم له. وقد يقود ذلك إلى انتفاضات شعبية، أو إلى عزوفٍ عن المشاركة السياسية، أو إلى انتشار الخطاب الشعبوي الذي يعد بحلول سريعة. فالشرعية ليست مُعطاة، بل تُكتسب من خلال الأداء.

في العديد من الدول النامية، تُرتبط الشرعية السياسية ارتباطاً وثيقاً بالأداء الاقتصادي. فعندما ينمو الاقتصاد، يحتفظ النظام بشرعيته، لكن عندما يتباطأ أو يتراجع، حتى الأنظمة السلطوية قد تجد نفسها تحت ضغط داخلي متزايد. وهذا يفرض على صانعي السياسات في الدول النامية تحدياً مزدوجاً: ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي مع إعادة توزيع ثماره بشكلٍ عادل.

فإذا ركزوا على أحد الجانبين دون الآخر، فإنهم يخاطرون إما بانفجار اجتماعي أو بتراجع في شرعية النظام السياسي. إن تحقيق التوازن بين النمو والعدالة يُعدّ من أصعب المهام التي تواجه أي حاكم، ولا سيما في السياقات التنموية التي تتسم بشح الموارد وكثرة الضغوط.